

## التعليم العالي والتنمية:

### ملاحظات حول مستقبل العلاقة بينهما

(\*) مصطفى عمر التبير

#### أولاً: المقدمة

لعل من أهم ما سيصف به المؤرخون النصف الثاني من القرن العشرين بأنه حقبة التحرر من الاستعمار واستقلال البلدان التي كانت مغلوقة على أمرها. ولعل التنمية الاجتماعية والاقتصادية كانت من أهم هواجس الدولة حديثة التكوين. لقد عانت جميع البلدان التي خضعت للاستعمار من الإهمال والاستغلال، لذلك عندما حصلت على استقلالها واجهت حكوماتها ظروف صعبة تزامنت فيها جميع خصائص المجتمع المتخلف من فقر مدقع، وانتشار واسع للأمية وللأمراض بمختلف أنواعها. لذلك فإن حكومات بلدان كثيرة لم تتمكن من ترجمة هواجسها إلى أفعال. لكن التي كانت أوفر حظاً سلكت طريق التنمية كسبيل لتحديث المجتمع. وقد اضطرت أغلب هذه البلدان إلى الاعتماد على الآخر لوضع وتنفيذ برامج التنمية.

كانت ليبيا في مقدمة البلدان المعنية بتصنيف النصف الثاني من القرن العشرين، كما كانت ولفترة ضمن البلدان حديثة الاستقلال التي ورثت وضعاً مهلهلاً، وكانت أيضاً ضمن البلدان التي وصفناها بالأوفر حظاً. شهدت البلاد استكمال عدد من المخططات التنموية ونتج عن هذا تراكم خبرات ومعلومات تصلح أن تكون ما يمكن تسميته بالتجربة التنموية الليبية. كما قطعت البلاد مرحلة كبيرة في مجال التعليم بمختلف أنواعه ومستوياته، وأن الأوان للحديث عن توظيف الإمكانيات العلمية والفنية المحلية في إنجاز مراحل أخرى للتنمية تختلف عن تلك التي أنجزت، وتتميز بدرجة اعتماد أكبر على النفس. وهو حديث يتطلب استعراضاً ولو سريعاً لأهم الإنجازات في مجالي التعليم والتنمية. استعراض يهدف إلى رسم صورة لخصائص التعليم الليبي وإلى خصائص التجربة التنموية الليبية، وتحديد جوانب القوة وجوانب الضعف قبل الدخول في محاولة لاستشراف مستقبل العلاقة بينهما.

لقد تكاثرت في السنوات الأخيرة بين الباحثين العرب الداعون إلى تنمية معتمدة على النفس.

(\*) أستاذ علم الاجتماع في جامعة الفاتح - طرابلس - الجماهيرية العظمى.

وقد اجتهد هؤلاء في تعداد الجوانب السلبية لتنمية معتمدة على الآخر. لكن تنفيذ برامج تنموية معتمدة على النفس ليس بالأمر السهل. ولا بد من تهيئة مناسبة طوال مختلف المجالات المتعلقة بالتنمية والتعليم العالي موضوع هذه الورقة هو واحد منها. إن التعليم بصفة عامة هو أحد مؤشرات التنمية على مستوى الفرد أو ما يمكن أن يسمى بالتنمية البشرية. لكن التأكيد على ضرورة قيام علاقة قوية بين برامج التعليم وخصوصاً العالي والذي نعني به هنا الجامعي والدراسات العليا والتخطيط شرط أساسي لتوظيف البحث العلمي في مجالات تحديث المجتمع ومجالات السير به إلى الأمام. ولكي يتحقق هذا الهدف لا بد من توفر مجموعة كبيرة من الخطوات والإنجازات. وستوجه العناية في هذه الورقة لمناقشة بعض هذه الخطوات والإنجازات في محاولة لاستشراف مستقبل العلاقة بين التعليم العالي والبحث العلمي والتخطيط على المستوى المحلي. وستكون محاولة مبنية على اجتهادات وتقديرات وتخييلات أكثر من أن تكون مبنية على تمنيات وينبغيات.

## ثانياً: التعليم الجامعي والدراسات العليا: الانتشار والتنوع

إن قصة انتشار التعليم في ليبيا وتنوعه قصة مثيرة ومشوقة. فيها محطات كثيرة بعضها مضيء والبعض الآخر غير مضيء. قصة فيها ما هو مكرر في تجارب مجتمعات أخرى وفيها من الصفات الخاصة ما لا يكاد المرء أن يجد له مثيلاً. وهي قصة فيها الكثير من جوانب القوة كما فيها الكثير من جوانب الضعف أو جوانب في حاجة إلى عمل شيء لتصحيح مسارها وتوجيهها وجهة أفضل أو تقويتها وجعلها أكثر ملائمة لمتطلبات العصر.

الحديث عن الجوانب المضيئة أو عن جوانب القوة حديث يحلو للكثيرين الخوض فيه لكن الحديث عن الجوانب غير المضيئة حديث لا يستسيغه الكثيرون. ومن جانبنا نفضل التعرض للجوانب غير المرغوبة لاعتقادنا بأن الوقت قد حان للتوقف قليلاً وتسليط الضوء على الجوانب التي هي في حاجة أكثر من غيرها إلى الفحص والتقويم والمقارنة. عموماً لن نفصل ولن نطنب وسنسلط الضوء على ما نراه أكثر المحطات أهمية مما له علاقة بالتعليم الجامعي والعالي.

نقول: لقد جاء افتتاح كلية الآداب والتربية نواة الجامعة الليبية في العام الدراسي 1955 - 1956 في مدينة بنغازي كمرحلة طبيعية لتطور ونمو حركة متميزة في مجال التعليم، بدأت مع انتهاء الحرب الكونية الثانية واندحار الاستعمار الإيطالي. فمن حيث التواجد - التعليم ليس ظاهرة جديدة في المجتمع الليبي. ففي كل حقب التاريخ وجد في هذا البلد نوع من أنواع التعليم. ولكن لعل ما يميز هذه الحركة هو الاندفاع الهائل نحو المدارس الذي أبداه أفراد المجتمع بغض النظر عن خلفياتهم الاجتماعية والجغرافية والإمكانات المتوفرة لديهم. لكن ومع هذا الإقبال الهائل احتفظت بعض التقاليد بقوتها فأثرت على الإنجازات في مجال التعليم، فكان ولفترة ليست بقصيرة إقبال الذكور أكبر وأقوى من إقبال الإناث، كما انحصرت تخصصات الإناث في مجالات محدودة لها علاقة بالمهنة المقبولة اجتماعياً (بحسب التقاليد) للأنثى.

سبق إنشاء الجامعة المحلية برنامج أرسل بموجبه عدد محدود من الطلاب لإتمام تعليمهم الجامعي في الخارج وفي مصر على وجه الخصوص. بدأ التعليم الجامعي المحلي في كلية الآداب وبوادر ثلاثين طالباً وبدون طالبات. ظهرت في العالم التالي إلى الوجود كلية العلوم، في مدينة طرابلس، وكلية الاقتصاد والتجارة، في مدينة بنغازي، وقفز عدد الطلاب إلى 79 طالباً. ودخلت أول طالبة جامعية كلية الآداب والتربية في عامها الثالث ودخلت معها في السنة نفسها أربع

تعاقب إنشاء الكليات الجامعية في مدينتي بنغازي وطرابلس، واستمر التعليم الجامعي في الداخل تنظمه وتقدمه جامعة واحدة حتى جاء عام 1973، وهو العام الذي شهد بداية عهد تعدد الجامعات. أصبح للبلاد جامعتان ثم ثلاث جامعات ثم تكاثر العدد ليصل في عام 1996 إلى أربع عشرة جامعة. وهذا عدد كبير بالمقارنة بما هو موجود في البلدان المحيطة. فمع الفارق الهائل في حجم السكان يوجد في مصر أربع عشرة جامعة، وفي الجزائر اثنتا عشرة جامعة، وفي تونس سبع جامعات، وفي السعودية سبع جامعات، وفي الكويت جامعة واحدة.

تكاثرت أعداد الطلبة بسرعة هائلة. وتغيرت الظروف، وتبدلت التقاليد وخصوصاً المتعلقة بتقييد حرية المرأة. انتهزت الفتيات الفرصة، وأقبلن على التعليم بنهم شديد، وبعد أن كانت نسبتهن من مجموع الطلاب لا تكاد تتجاوز الثلاثة في المائة في العام الدراسي 1960 - 1961 نراها تصل إلى حوالي تسعة في المائة في العام الدراسي 1965 - 1966، وإلى إحدى عشرة في المائة في العام الدراسي 1970 - 1971، وإلى ثماني عشرة في المائة في العام الدراسي 1975 - 1976، ثم نجدها قد تجاوزت مع مطلع العقد التاسع الأربعين في المائة، ودخلت الفتاة جميع التخصصات المعرفية.

ساعدت سياسة التعليم التي تمثلت في جعل التعليم حقاً للجميع، وقواعد قبول الطلبة في الجامعة التي اعتمدت على المساواة بين الجنسين وتوجيه جميع الحاصلين على شهادة إتمام الدراسة الثانوية إلى الكليات المختلفة على ضوء معدلات النجاح فقط إلى الارتفاع السريع في معدلات الإناث في التعليم الجامعي. ويستخدم المطالبون بالمساواة بين الجنسين نسب وتوزيع الفتيات في الكليات الجامعية اللببية كأحد أهم إنجازات المرأة في المجتمعات الحديثة، إلا أن الدارس للجدوى الاقتصادية لمثل هذه الأرقام على ضوء حقائق الحياة الاجتماعية اللببية قد لا ينظر إليها كإنجاز موجب. فالإنجازات التي تحققت في مجال التعليم خلال النصف الثاني من هذا القرن لم تواكبها تغيرات في خصائص التركيب الاجتماعي، وفي خصائص الثقافة بحيث يمكن توظيف نجاحات المرأة في التعليم وتحويلها إلى مكاسب اقتصادية. فجزء كبير من الإناث لا يوظفن تعليمهن بالشكل الأمثل والأفيد بالنسبة للمجتمع. ويكون العائد من تعليمهن لا يتناسب والمال والجهد المبذولين. لا شك في أن البعض يقول بأن التعليم في حد ذاته قيمة، لكن، ولوجود أنواع كثيرة من التعليم، ووجود مستويات كثيرة، فإن نوعاً معيناً، أو مستوى معيناً من التعليم قد يزيد عن القدر اللازم، ويصبح كالوزن الزائد بالنسبة لجسم الإنسان. فالمرأة التي تكفي بأن تكون ربة بيت لا تحتاج إلا لكمية معينة من التعليم. وعندما تصر المرأة على أن توظف في اليوم عدداً محدوداً من الساعات في العمل في خارج المنزل يقل عن المعدل المتعارف عليه، وأن يكون مكان العمل ملاصقاً لمنزلها، فإن أي تعليم أكثر من مرحلة التعليم الإلزامي يصير هدراً للموارد المالية وللوقت.

أعداد كبيرة من الذكور والإناث تخصصت في مجالات قد يكون المجتمع قد بلغ في مجالها درجة التشبع مثل القانون والاقتصاد والعلوم الاجتماعية. كما أن أعداداً كبيرة من الذكور هجروا مجالات تخصصاتهم والتحقوا بأعمال بعيدة عن المجالات التي أعدوا لها. ثم إن عدداً لا بأس به من الذين صرف المجتمع على تعليمهم وتدريبهم لم يرجعوا بعد من بعثاتهم في الخارج ليعملوا في داخل المجتمع، إذ تحايل بعضهم بكل الوسائل ليبقى في الخارج محسوباً على الخزانة اللببية حتى ولو كطالب لمدى الحياة، وقرر البعض الآخر قطع كل صلة له بالبلد. كل هذه الجماعات التي أشرنا إليها توضع في خانة السالب في معادلة لحساب الربح والخسارة.

لقد غادر البلاد كل من أراد تكملة دراسته العليا خلال السنوات الأولى. وتوزع هؤلاء بين جامعات عدد محدود من البلدان هي مصر وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وأميركا. ثم لم تلبث برامج الدراسات العليا أن تبدىء محلياً. وكانت البداية في عام 1973 جد متواضعة وانحصرت في قسم واحد وفي كلية واحدة وتمحورت حول برنامج محدود لا يتعدى الحصول على دبلوم عالٍ. لكن، وبسرعة النمو نفسها استمرت أنواع التعليم تتابع فتح برامج الدراسات العليا في مختلف الكليات والأقسام العلمية، وإن ظل حتى الآن محصوراً في مستوى شهادة الماجستير. لقد تباطأ برنامج الدراسة العليا في الخارج خلال الثمانينات ولكنه عاد وانطلق انطلاقاً غربية؛ إذ بدلاً من الاقتصار على البلدان التي اشتهرت بالتقدم العلمي، وعلى الجامعات ذات الشهرة العالمية، ينتشر طلبة الدراسات العليا الآن في جامعات موزعة بين أكثر من أربعين بلداً ضمت مختلف بلدان العالم الثالث بما فيها مالطا، وأغلب الأقطار العربية، وأغلبها أقطار المنظومة الاشتراكية سابقاً، وعدد من أقطار جنوب شرق آسيا. وكان الهدف من الدراسة العليا في الخارج هو الذهاب إلى الخارج دون العناية بالمضمون. وبالطبع استراتيجية كهذه لن تفيد في إعداد كوادر علمية على مستوى عالٍ. كما تنعكس سلباً على الدراسات العليا المحلية والتي من الأفيء أن تحصل على الدعم الأكبر، خصوصاً وأنها كلما ازدهرت ساهمت في ازدهار النشاط البحثي المحلي.

لعل من بين أهداف التعليم الجامعي في المجتمع المساهمة مع بقية المؤسسات التعليمية والتدريبية في إعداد الكوادر المدربة، المتسلحة بالمعارف والخبرات المناسبة لطبيعة ومتطلبات العصر، وبالقيم والمعايير التي تناسب احتياجات المجتمع. ويصبح من السهل الحكم على درجة جودة التعليم بمقارنة متطلبات كوادر المجتمع والخبرات والمعارف والقدرات والقيم والمعايير التي يتسلح بها الخريجون. لذلك فإن الاهتمام بالكم وحده لا يصلح كمؤشر لقياس التقدم في مجال التعليم بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة. وتتطلب العناية بالكيف وضع خطط وبرامج تأخذ في حسابها هذا الهدف. برامج من شأنها تمتع أعضاء هيئة التدريس بمستوى كفاءة عالٍ، والحرص على بناء مكتبات علمية جيدة، وتوفير جميع الأدوات والمعدات الحديثة التي تحتاجها العملية التعليمية، ودعم النشاط البحثي الذي يشارك فيه أعضاء هيئة التدريس والطلاب. ولا ينفع في هذه الحالة أن يتوجه جل النشاط الجامعي إلى تقديم كمية من المعلومات، والاكتفاء عند تقييم الطلاب بامتحانات تحريرية تنافسية. امتحانات تهدف إلى التأكيد على خاصيتي الحفظ والتذكر على حساب الإبداع والتنوع واستخدام المعرفة. وعندما يسود نمط الامتحانات الذي يؤكد على الحفظ والتذكر ينصب اهتمام الطلاب حول تقديم المعلومات نفسها دون زيادة أو نقصان. وعندما تصبح هذه الغاية هي الوحيدة فقد يصير الوصول إليها بأية وسيلة أمراً مقبولاً. ويصبح الغش في الامتحانات من بين الوسائل الموصلة والمقبولة بين الطلاب أولاً، ثم تنتقل العدوى لتصل إلى أولياء أمور الطلبة، ومن بعد إلى المسؤولين عن العملية التعليمية والتربوية.

### ثالثاً: خصائص التجربة التنموية الليبية

نفذت الجماهيرية، مثلما فعلت أقطار عربية أخرى مجموعة من المخططات التنموية. وكما هو معروف فإن الغرض من وضع وتنفيذ مثل هذه البرامج إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية. وكقطر عربي فإن الكثير من الأهداف والبرامج والخطط والوسائل في التجربة الليبية تتشابه مع مثيلاتها في بقية الأقطار العربية. لقد صرفت ملايين بل بلايين الدينارات على هذه البرامج

التي وضعت لكل منها خطة وبرنامج عمل وأهداف. وجميع هذه الخطط موجودة ومحفوظة في شكل مطبوع وبالإمكان الرجوع إليها.

تعودنا في هذا الجزء من العالم الاستماع باستمرار إلى ما يسمى بحديث الإنجازات. وهو حديث كله إطراء، ويرسم صورة مشرقة. وهو حديث موجود في جميع وسائل الإعلام المقروء منها والمسموع أو المشاهد. وفي العادة تقدم وسائل الإعلام بيانات عن المشروعات، وعن كمية الأموال التي خصصت لها، أو صُرفت عليها، وتتفادى التقويم، أو إثارة الأسئلة المتعلقة بالجدوى. لكن تقارير المتابعة الفنية تتضمن بالطبع تقويماً موضوعياً، وتعرض للخسائر، وللهدر، وللنتائج السلبية.

لن نهتم في هذا المقام بالحديث عن المصروفات والإنجازات، ولا عن العلاقة بين معدلات الصرف ومعدلات الإنجاز. كما لن نهتم بإجراء مقارنات على المستوى المحلي أو القومي أو الدولي، وإنما سنستعرض في عجالة ملامح الشكل العام الذي اتخذته مسيرة التنمية الليبية.

رأت مخططات التنمية الليبية النور لأول مرة في منتصف الستينات. كانت البداية متواضعة. ثم صيغت الأهداف الطموحة، ووفرت الميزانيات الضخمة، وصُرف خلال عقدي السبعينات والثمانينات بسخاء على مختلف المجالات التي تتوجه نحوها برامج التنمية كالتعليم، والصحة، والإسكان، والمواصلات، والصناعة، والزراعة. لم يقتصر تنفيذ المشروعات على مناطق معينة، وإنما وصلت إلى كل بقعة من التراب الليبي بالرغم من اتساع الرقعة، وانخفاض الكثافة السكانية. وتحولت البلاد من أقصاها إلى أقصاها إلى ورشة عمل. اقتصر العمل في هذه الورشة الضخمة على العمالة الأجنبية. فقد تولت الشركات الأجنبية من مختلف الجهات تنفيذ المشروعات بطريقة (تسليم المفتاح). وقد لفتت هذه المشروعات، وهذا الأسلوب، أنظار مختلف الباحثين عن المغامرة، والمقامرة، والثراء السريع. فدخلت حلقة السباق شركات ضخمة، وحكومية، ومتعددة الجنسيات، وأخرى تأسست لأول مرة لتكتسب خبرتها من العمل في ليبيا (التير: 1996: 30 - 31).

شيدت آلاف الوحدات السكنية، وآلاف المباني المدرسية والصحية، وشقت الطرق وعُدّت آلاف الكيلومترات، ومدت خطوط الهاتف. كما بنيت محطات الطاقة، ووصل التيار الكهربائي إلى جميع التجمعات السكانية بما في ذلك الصغيرة جداً، والنائية جداً. استُصلحت آلاف الهكتارات من الأراضي، وأنشئت آلاف المزارع الحديثة، وأقيمت المصانع على اختلاف أنواعها، وبنيت مدن جديدة بالكامل، وبدأ العمل في تنفيذ واحد من أضخم المشروعات الفردية وأكثرها كلفة بالمقاييس العالمية وهو النهر الصناعي.

نموذج التنمية الذي عرفه المجتمع الليبي حتى الآن تمّ فيه الاعتماد على الآخر. وكان الآخر غريباً، وهو في الغالب من أوروبا وأحياناً من الشرق الأقصى. اتصفت أسعار الآخر بالتضخم، وشجع في الكثير من الأحيان على فرض نمودجه، وهو نموذج غريب بالنسبة للخصوصية الليبية، ولا يوظف شيئاً من الإمكانيات المحلية. كما عمل هذا الآخر على تقوية العلاقات الاقتصادية التكنولوجية بين بلده وليبيا. وبالطبع ليست هذه علاقات تبادل بين عضوين متساويين في ما يقدمه كل منهما إلى الآخر، بل هي علاقات غير متكافئة يدفع أحد الطرفين المال مقابل القيام بخدمات معينة تتضمن التأكيد على استمرار حالة الاعتماد على مصدر الخبرة والتكنولوجيا. وبعبارة أخرى، يضمن هذا الخيار استمرار حالة التبعية (التير: 1996: 31).

ساهم الليبيون في التخطيط، وفي الصرف، وفي اتخاذ القرارات، ولكنهم لم يساهموا بالقدر

الكافي في تنفيذ الأعمال الإنشائية الضخمة التي أنجزت فوق الأرض الليبية. وضاعت فرصة ثمينة قد لا يعود الزمان بمثلها لتمكين عدد هائل من الليبيين ليصبحوا فنيين وتقنيين. والأهم من هذا وذلك إكساب عدد كبير عادة العمل الدؤوب والمنظم والمتقن، وتحويلهم إلى منتجين حقيقيين. كيف حدث هذا؟ ولماذا؟ وهل يعني أن الليبيين لا يستطيعون اكتساب الخبرات الفنية والتدريب على استخدام التكنولوجيا؟ أم هل هنالك ظروف مسؤولة عن كل هذا؟ وهل يمكن تغيير هذا الوضع؟ وكيف؟

أقبل الليبيون وبزهم كبير على التعليم، وعلى العمل في الوظائف الحكومية، وكمدرسين، وكتجار. تولت الدولة ولفترة طويلة مسؤولية تقديم مختلف الإمكانيات والخدمات الاجتماعية بالمجان أو بتكلفة صورية. ولعبت الدولة دور المحسن، ورضيت غالبية المواطنين بدور متلقي الإحسان، ووضعت المحافظة على هذه المسؤولية على كاهل الدولة عبئاً مالياً ثقيلاً. قد يجد المرء مبررات لاختيار هذا المسار تمثلت في حالة الفقر التي كان عليها أعضاء هذا المجتمع والتي زاد من شدتها انتشار واسع للأمية، وغياب شبه كامل للأطر الفنية، ورغبة شديدة على مستوى أصحاب القرار إلى تحديث المجتمع بأقصى سرعة ممكنة، ودرجة عالية من الانبهار بالتجربة الأوروبية.

لكن من الصعب استخدام المبررات نفسها لتفسير الاستمرار في الخيار نفسه الذي أنتج ما يمكن وصفه بتنمية مشوهة. فهل يعني هذا أن التجربة الليبية في التنمية ستأخذ مساراً مختلفاً في المستقبل القريب؟ مسار يؤكد على تنمية معتمدة على النفس؟ ما هي متطلبات هذه التنمية وما هي الشروط التي يجب توفرها أولاً؟ وما علاقة كل هذا بالتعليم الجامعي والعالي؟

للإجابة عن التساؤلات التي طرحت آنفاً فإننا ننطلق من فرضية تقول بأن تطوير تنمية معتمدة على النفس في ليبيا أمر ممكن ولكنه ليس سهلاً. لعل أهم ما يمكن تسميته بالتنمية المشوهة تضخم التكاليف، والاعتماد على الغرباء في التنفيذ، وربط مختلف مجالات النشاط الاقتصادي بمجالات معائلة في دولة متقدمة، والتوسع في النشاط الاستهلاكي بحيث يشمل سكان الريف إلى جانب السكان الحضر، وانتشار نمط الاستهلاك الترفي، وتدني معدلات الإنتاجية. ويضيف يوسف صايغ: «... إن استمرار الاعتماد الكثيف على موارد ومهارات مصادر خارجية، وبالتالي التبعية لها بشكل مفرط، لا يؤدي إلا إلى استمرار الترهل والتراخي في الإدارة العامة، وإلى مزيد من الانغماس في الدين الخارجي...» (صايغ: 1992: 60). لم تضطر الدولة الليبية إلى الانغماس في الدين الخارجي لتنفيذ تجربتها، غير أن بقية الجوانب السلبية المرتبطة بتنمية معتمدة على الخارج يمكن مشاهدتها في هذه التجربة.

إن التنمية المشوهة لا بد وأن تقود إلى نتائج لم يضعها المخططون في حساباتهم. ومن بين التي تردت في الكثير من تجارب العالم الثالث اختلال التوازن بين الريف والحضر، وتركز الغالبية في المدن، وما يترتب عليه من نتائج سلبية أخرى كانتشار البطالة العادية والمقنعة، وصعوبة تطور مرافق المدينة بسرعة تزايد السكان نفسها، وما ينتج عن هذا التزايد من تدهور لمستوى الخدمات وانتشار أو ارتفاع بعض مظاهر الانحراف، والمشكلات الاجتماعية، وما يرتبط بكل هذا من إهمال للريف وللزراعة. ثم هناك ظاهرة سلبية أخرى لازمت تلك التجارب التي صرفت فيها الدولة بسخاء مبالغ فيه، ونعني الانتشار الواسع للاتكالية، وتحول الغالبية إلى متلقي إحسان، وما يرتبط بهذا من مظاهر الكسل، والخمول، وعدم المبالاة، وإهدار المال العام.

يقترح بعض المفكرين أن التنمية المعتمدة على النفس يجب أن تبدأ بالوحدة الصغيرة المجتمع المحلي، أو القرية. بل هناك من يدعو إلى أن هذه الوحدة هي الفرد. ويقدم هؤلاء سلسلة طويلة من البراهين التي تدافع عن هذا الموقف. وعندما يتأمل المرء هذا الموقف يحترم وجهة النظر هذه، فالفرد هو العنصر الأساسي في عملية التنمية. فإذا كانت التنمية موجّهة نحو الفرد، باعتبار المجتمع عبارة عن تجمع أفراد، وعلى فرض أن لكل فرد، القيمة نفسها التي لأي فرد آخر، لن يحقق المجتمع تنمية ما لم تتحقق على مستوى الفرد. وستبقى تنمية المجتمع سراباً يلوح في الأفق البعيد بغض النظر عما وظف في سبيلها من جهد ومال (التير: 1996: 33).

#### رابعاً: مستقبل العلاقة بين التعليم العالي والتنمية المعتمدة على النفس

إن الحديث عن المستقبل بصفة عامة قد يأخذ أكثر من مسار، بعضه سهل وبعضه متوسط وبعضه الآخر يتطلب مجهودات ضخمة وتوفر إمكانات متنوعة أهمها إحصاءات سليمة ولمدة طويلة من الزمن. والمسار السهل هو مسار الينبغيات إذ يعدّ منها المرء ما يراه مناسباً. ولكي لا تكون الينبغيات ضرباً من أعمال التنجيم فيفترض أن تكون مسبقة بمرحلة يشحذ فيها الباحث ذهنه ويستحضر فيها معرفته ويقارن فيها بياناته. ويظل هذا المسار هو الأسهل. يتطلب النشاط الموجه نحو استشراف المستقبل والذي يتطلب مجهودات ضخمة إعداد مجموعة من المشاهد يعكس كل منها نموذجاً متوقعاً. وهي مشاهد تعدّ في ضوء ظروف معينة يتوقع حدوثها. لن نختار لهذه الورقة المسار الأسهل، كما ستؤجل المسار الأصعب والأجدي لعملٍ تالٍ، وسنكتفي بخير الأمور الوسط.

يتطلّب المسار الوسط في رأينا مراجعة الإنجازات في مختلف المجالات المعنوية بقضية التنمية. وفحص دقيق للتمنيات الاجتماعية، والمعبّر عنها من مختلف الفئات رسمية وغير رسمية، والمعلن عنها عبر مختلف وسائل الإعلام، والتي يفترض تحويلها إلى أهداف عامة. كما يشترط دراسة واقعية للإمكانات المادية والبشرية، وتقويمها في ضوء المسؤوليات التي ستحملها.

بدأت مسيرة التنمية الليبية خلال عقد الستينات، وانطلقت خلال عقد السبعينات، وتباطأت خلال الثمانينات، وتوقفت خلال التسعينات لتستعد للانطلاق مجدداً. لقد وضعت لكل خطة أهداف، وعكست أهداف كل خطة فلسفة معينة، وتطابقت هذه الفلسفات مع فلسفات التنمية التي سادت خلال كل حقبة زمنية. وكما هو معروف فإن فلسفات متعددة سادت خلال كل عقد من عقود النصف الثاني من القرن العشرين. ولا بد من التذكير بأن هذه الفلسفات تأثرت بتجربتي إعادة إعمار أوروبا واليابان بعد دمار الحرب الكونية الثانية. فقد سيطر خلال السنوات الأولى بعد انتهاء الحرب النموذج الاقتصادي المتمحور حول تكوين رأس المال والذي يفترض أنه كلما زادت درجة تراكم رأس المال اتسعت دائرة المستفيدين في المجتمع (القصيبي: 1995: 83؛ Morawetz، 1977). وقد تضمن هذا النموذج ضمن ما تضمن أن المال اللازم لبداية عملية التنمية يمكن استيراده كما يمكن استيراد الأيدي المُنَفَّذة. فالتنمية البشرية المحلية لم تكن بين الأهداف التي تنصدر الخطط التنموية. وقد ساهم النجاح الذي تحقق في كل من أوروبا واليابان على انتشار شعبية هذا النموذج. ولأن ليبيا كغيرها من بلدان العالم الثالث قد استعانت بالخبرات الفنية الأوروبية عندما بدأت في وضع مخططاتها التنموية فإن

هذه الخبرات نصحت بما كانت قد تعودت عليه. وفي هذا الشأن لا يمكن توجيه اللوم إلى الخبرات الأجنبية وحدها فالخبرات المحلية التي تعلمت في الخارج تظل فترة زمنية منبهرة بما تعلمت فينعكس هذا على ما تقول، وتكتب، وتنصح به. وقد تطول فترة الانبهار هذه كثيراً وتفوت الفرصة على المتعلم كي يطور وجهة نظر خاصة به. ويبقى حبيس الإطار النظري الذي سار ضمنه أول مرة.

لذلك قادت فلسفات خطط التنمية الليبية الأولى الأفكار المتأثرة بتجربتي أوروبا واليابان على الرغم من أن ليبيا عندما بدأت تجربتها التنموية كان حجم البيانات التي تراكمت من تجارب بلدان العالم الثالث التي خاضت تجربة التنمية قبل ليبيا كبيراً ومتنوعاً. وهي بيانات أكدت على أن نموذج التنمية الذي اتبع في عمليتي إعمار أوروبا لم يؤت الثمار نفسها ولم ينتج النجاحات نفسها.

لقد قادت نتائج عدد من تجارب التنمية خلال الستينات إلى البحث عن متغيرات قد تكون هي الأهم في إنجاز التنمية المنشودة. ومن هنا ظهرت في أدبيات التنمية مصطلحات جديدة تمحورت حول ما أصبح يُعرف بالتنمية البشرية أو تنمية الموارد البشرية. وكثر عدد الداعين إلى وجوب أن تتوجه برامج التنمية نحو تنمية الموارد البشرية لأن مثل هذه التنمية هي التي تضمن تحقيق تنمية معقولة. فإذا كان التصنيع ضمن الأهداف المنشودة فلا بد من الاهتمام بالتعليم الفني والتقني والتدريب المهني لإعداد جميع الكوادر اللازمة محلياً. كما ظهرت في وقت لاحق قضية الاهتمام بإعداد المرأة لتكون في مستوى إعداد الرجل، وأن يُعهد إليها بمسؤوليات وبمهام تشابه تلك التي للرجل. فالمساواة بين الرجل والمرأة في الحصول على التعليم، وعلى التدريب هي الدعوة التي سيطرت على الفكر التنموي مع بداية التسعينات. فقد أخذ هؤلاء المفكرون يحثون المسؤولين في حكومات العالم الثالث على تبني هذه الدعوة عند وضع خطط التنمية.

لقد ارتبطت الدعوة السابقة بقضية أخرى على جانب كبير من الأهمية وهي محاربة البطالة. فقد ظهر بوضوح في كثير من بلدان العالم أن حصول الفرد على التعليم لا يضمن له بالضرورة الحصول على عمل. فليس كل تعليم يفيد في الحصول على عمل. وهكذا أصبح الحصول على العمل من بين الحقوق التي يجب أن يتمتع بها المواطن، وتهتم بها التنمية. ويعدّ هذا تحولاً جذرياً في فلسفة التنمية. فقد ساد ولفترة طويلة مبدأ تقليل الفقر وتحسين أوضاع الفقراء. وعندما سيطر هذا المبدأ اهتم المخططون برفع دخل الفرد مفترضين أن هذا سيؤدي بالضرورة إلى نمو اقتصادي. لذلك تبنت مخططات التنمية خلال الستينات والسبعينات هذا المبدأ والذي صار هدفاً رئيساً بحيث أصبح الوصول إليه بآية وسيلة هو العمل الأكثر أهمية. لذلك تتولى الدولة توفير معظم أهم حاجات الفرد الأساسية، وصار هذا أسلوباً مقبولاً حتى ولو تمّ ضمن برامج الإحسان.

نتوقع أن توظف مخططات التنمية القادمة في المجتمع الليبي الأولويات التي أصبحت متداولة في أدبيات التنمية. سيحصل هذا لأننا نفترض أن هذه الأولويات أصبحت معروفة لجميع المشتغلين في هذا المجال، ونفترض أيضاً أن الليبيين من ذوي الرؤى الخاصة هم الذين سيتولون إعداد المخططات، وأنها تتماشى والتطلعات الاجتماعية الواسعة الانتشار. لكن هذا لن يحدث ما لم يتبنّ المخططون رؤية عامة تأخذ في الحسبان نتائج البحث العلمي من جهة، ومتطلبات العصر الذي نحن مقبلون عليه من جهة أخرى. رؤية تأخذ في الحسبان الماضي والحاضر والمستقبل ولكن بالقدر المناسب. تأخذ عن الماضي بالقدر الذي لا يدها مرتبطة



وراكنة إليه، وتهتم بالحاضر بهدف تقدير واقعي للإمكانات، وتتطلع إلى المستقبل بهدف استباق الأحداث والتنبؤ بالمسارات. يقول مصطفى الفقي: «نحن العرب نكاد نكون النموذج الأمثل للانفصال الكامل على المستوى السياسي بين الرؤية والسلطة، بين الوعي والواقع... فكثيراً ما نكتشف أن أولئك الذين يملكون الرؤية لا يملكون غالباً السلطة، بينما نجد أولئك الذين يملكون السلطة يفتقدون أحياناً إلى الرؤية، وهي محنة حقيقية تعكس الغياب الواضح لادوات عصر جديد...» (الفقي: 1996: 11). مع أننا نقدر وجهة النظر التي يثيرها الفقي، ويثيرها آخرون غيره من المثقفين العرب، إلا أننا نعتقد بأن تغيير نمط التفكير العربي أصبح ضرورة لاستمرار البقاء. وأن نسبة العرب الذين يدركون هذه الحقيقة تتزايد يوماً بعد يوم.

بطالة المتعلمين موجودة في كثير من البلدان المحيطة بليبيا، ومعدلاتها كثيرة، وفي ارتفاع مستمر، والمعلومات حولها متوفرة. كما تتوفر المعلومات التي تربط بين هذه الظاهرة الجديدة وحركات التملل الاجتماعي في أكثر من قطر عربي. ومعدلات البطالة في العالم أصبحت هي الأخرى مرتفعة، ولم تعد أوروبا توفر ملجأ لطالبي العمل من عاطلي بلدان العالم الثالث. بل إن أوروبا أصبحت تأخذ بسياسة التخلص من العمالة الأجنبية بمختلف الوسائل التي من بينها وسائل غير إنسانية. وأخيراً عرفت ليبيا هي الأخرى بطالة المتعلمين. صحيح أنها ليست بالصورة أو الشدة نفسها التي هي عليها في البلدان المحيطة، ولكن الظاهرة تبدو صغيرة ومحدودة، ثم لا تلبث أن تكبر، وتنتشر ما لم تعالج في وقت مبكر. وصحيح أن ليبيا لا تزال توفر فرص العمل لآلاف الأيدي العاملة الأجنبية، وأن الليبيين الذين لا يعملون ليسوا بعاطلين عن العمل بحسب مفهوم البطالة المتداول. فبعض هؤلاء لا يريدون القيام بأي عمل، وبعضهم مؤهل لأعمال لا توجد فيها أماكن شاغرة، وأن مواقع العمل التي قد يعمل فيها الفرد بغض النظر عن طبيعة إعداده يشغلها أفراد لا يزالون بعيدين عن سن التقاعد.

يعتبر التعليم الجامعي في الوطن العربي قيمة عالية بغض النظر عن المجال المعرفي وبغض النظر عن خلفية الطالب وبغض النظر عن برامجه المستقبلية وحازت كليات جامعية بعينها كالقانون والآداب والاقتصاد والسياسة على نصيب الأسد من الطلبة الذين يدخلون الجامعة في كل سنة. لقد وجد خريجو الدفقات الأولى أعمالاً في دواوين الحكومة خصوصاً، وأن أغلب البلدان العربية عرفت حالة التخلف ومر كل قطر بحالة فقر مدقع في مجال الخبرات في كل مجال. لكن لم يمر وقت طويل قبل أن تتشبع البلدان العربية بكثير من التخصصات التي يشغلها الخريجون من كليات العلوم الإنسانية والاجتماعية. ونظراً لأن الأقطار العربية لم تكن متساوية بالنسبة لمسيرة التحديث فإن بعض الأقطار الأقل تحديثاً أتاحت فرص العمل لفائض الخريجين من البلاد الأكثر تحديثاً. ولكن وبمرور الوقت اكتفى معظم الأقطار العربية من هذه التخصصات. وبعد وقت قصير أصبحت أعداد هؤلاء تأخذ في الازدياد من عام إلى آخر على الرغم من عدم وجود فرص عمل لهم.

ذكرنا في مكان سابق أن عدد الجامعات وصل إلى رقم كبير، خصوصاً عند مقارنتها بما هو موجود في بقية الأقطار العربية. وذكرنا أن أعداد الطلاب هي الأخرى ارتفعت ارتفاعاً كبيراً. والأرقام الواردة في الجدول رقم (1) توضح تطور أعداد الطلبة والطالبات في مرحلة التعليم الجامعي مقاسة بالنسبة لحجم الفئة العمرية المعنية وهي من سن 19 إلى سن 24. وكما تشير هذه الأرقام فإن المعدلات حتى في بداية عقد السبعينات كانت متواضعة. فكانت في عام 1973 عبارة عن ثمانية في المائة بالنسبة للطلبة الذكور، وحوالي واحد في المائة فقط بالنسبة للطالبات.

وكما هو واضح فإن هذه المعدلات أخذت ترتفع من عام إلى آخر حتى وصلت في عام 1992 إلى حوالي 17٪ بالنسبة للذكور وحوالي 11٪ بالنسبة للإناث. وقد كانت هذه المعدلات في عام 1995 في مصر 20٪، وفي فلسطين المحتلة 34٪، وفي كندا 62٪ (أحمد: 1995: 10). وهكذا، وعلى الرغم من أن التعليم الجامعي في هذا المجتمع قد قطع شوطاً كبيراً فإن معدلاته لا تزال متدنية بالمقارنة ببلدان أخرى. يتمثل الجانب السلبي الآخر لهذه المعدلات في حالة عدم التوازن التي تسود التعليم الجامعي بحيث يوجد عجز في بعض المجالات وتضطر البلاد إلى تغطيته بعمالة غير ليبية، كما يتمثل في فائض في مجالات أخرى بحيث لا يجد خريجوها مكان عمل شاغر.

لا يُتوقع أن يستمر هذا الوضع إلى ما لا نهاية، ولا بد من أن شيئاً سيحدث لمعالجة جوانب الخلل المشار إليها، لذلك يتوقع أن تهتم البرامج التعليمية والتدريبية بإعداد الأفراد للمجالات التي تتوفر فيها فرص العمل. كما أن بعض هذه المجالات يتطلب خبرة تقنية وتتصف بالعمالة الفنية. وهذه مجالات لا تحتاج تعليماً عالياً. لذلك فإن الأمر يتطلب ألا يكون التعليم الجامعي في مخيلة كل من أتم مرحلة التعليم الأساسي. فنسبة من هؤلاء تدخل المعاهد الفنية المتوسطة. لذلك يفترض أن يوجه الاهتمام إلى رفع كفاءة التعليم الأساسي وتحسين مستوى خريجه. لكن قبل أن يحدث هذا يستدعي الأمر تغيير قيم الأفراد بخصوص تقديرهم العالي للتعليم الجامعي. وهو تقدير مبالغ فيه إذا ما أخذت فرص العمل المتاحة في عالم الغد في الحسبان. إلا أن تغيير القيم يتطلب مجهوداً كبيراً يشترك فيه مختلف وسائل التعليم والإعلام: مجهود يرمي إلى تزيين العمل كقيمة عالية، والربط المباشر بين العمل والدخل، وعدم تحقيق العمل اليدوي، والتتديد بصورة الشخص الذي يحصل على دخل من أهله أو من الدولة دون القيام بعمل. وتزيين صورة الذي يقدم الدعم إلى الآخرين سواء أكان هؤلاء من أهله، أو أعضاء في مجتمعه المحلي، أو دولته، والعمل على إيجاد مواطن يفخر بأنه دافع ضرائب وليس متلقياً إحسان.

تنتشر الدراسات العليا المحلية في عدد كبير من الكليات وتشجع هذه الدراسات أعمال البحث إذ تشترط أغلب الأنظمة المحلية إعداد أطروحة. ويمكن نظرياً أن تكون أبحاث الأطروحات ضمن برنامج لاولويات البحث العلمي. ويمكن نظرياً أيضاً أن تتوجه أنشطة البحث العلمي إلى معالجة القضايا المتعلقة بمخططات التنمية وتحديث المجتمع. أي أن ينشط البحث التطبيقي الموجه إلى معالجة المشاكل الواقعية وتحسين الأداء وتوطين المعرفة والتقانة.

يمكن نظرياً مرة ثالثة أن تكون العلاقة بين التخطيط والنشاط البحثي قوية ومتينة. قلنا في جميع الحالات الثلاث السابقة نظرياً، ونعني أنه من الناحية النظرية يمكن تصور وقوع الفعل. لكن الواقع على الطبيعة ليس كذلك. فالعلاقة بين البحث العلمي والسلطة في الوطن العربي لم تكن في الماضي على ما يرام. فالأدلة على تهيمش السلطة السياسية العربية للبحث العلمي كثيرة (التير: 1988: 113 - 119). ويأخذ التهيمش اشكالاً كثيرة لعل أهمها حجب الدعم المادي وإهمال نتائج النشاط البحثي المحلي.

إن البلدان التي قطعت شوطاً على مسيرة التطور والتقدم لم تتمكن من إحراز ما أحرزته إلا بفضل نشاط الباحثين العلميين. كما أن البلدان التي صرفت كثيراً في مجال البحث والتطوير استفادت اقتصادياً من هذا الاستثمار. فكما هو معروف، النشاط البحث أنواع: فهناك البحث العلمي الأساسي والذي يهدف إلى اكتشاف المجهول وتراكم المعرفة العلمية. بعض نشاط الأكاديميين يوجه عادة نحو هذه الوجهة. وعلى الرغم من أهمية هذا النشاط فإن هذا النوع من البحث العلمي لا يهدف إلى مردود اقتصادي في المستقبل القريب. ثم هناك البحث العلمي

التطبيقي والذي يتوجه إلى إيجاد الحلول لمشكلات واقعية، وإلى تحسين مستوى الاداء. لمثل هذا البحث العلمي بالطبع مردود اقتصادي مباشر وكبير، ولذلك فعلى الرغم من أن البلدان المتقدمة تصرف مبالغ طائلة على النشاط البحثي فإن الاموال المصروفة مهما تضخمت فجلها لا يذهب هباء.

قد يقول قائل باننا نعيش في العالم القرية، وأن بعض ما يعنيه هذا المفهوم أن الناتج العلمي ينتقل من مكان إلى آخر بسهولة، وأن هذا الناتج يمكن أن يُشترى، ويمكن أن يستورد. لذلك فقد لا يكون من الضروري أن يهتم كل بلد بالبحث العلمي، ولا أن تشغل كل أمة بهذا النشاط. هذا القول صحيح إلى حد كبير، لكن البون شاسع بين أمة يتسم أفرادها بالنشاط والإنتاج وبين أمة لا يعرف أفرادها سوى الاستهلاك نمطا في كل مجالات الحياة بما في ذلك مجال البحث العلمي والمعرفة العلمية.

إن بلدان العالم الثالث التي لها رغبة قوية لأن يكون لها موطئ قدم على خريطة القرن الواحد والعشرين معنية قبل غيرها بعمل كل ما يمكن عمله للتقليل من شهوة الاستهلاك، والتوجه في الحال وقبل كل شيء نحو توطين البحث العلمي وتوطين التقنية. وفي هذه الحالة تصبح تقوية الصلة بين كل نشاط بحثي مهما كان مستواه وبين مسيرة التغيير أمراً في غاية الأهمية. وفي حالة المجتمع الليبي سيكون تفعيل الهيئة القومية للبحث العلمي، ودعم فكرة مركزية تخطيط أولويات البحث في مختلف العلوم، ولا مركزية التنفيذ، واستقرار العمل في المؤسسات البحثية، وتخصيص نسبة ثابتة من الدخل القومي لتصرف على النشاط البحثي المحلي، الطريق المناسب لقطع الخطوة الأولى في مسيرة آلاف ميل.

### جدول رقم (1)

#### تطور معدلات الالتحاق بالتعليم الجامعي والعالي

الفئة العمرية 19 - 24

السنة	ذكور			إناث		
	سكان	طلبة	النسبة	سكان	طلبة	النسبة
1973	86770	7129	8.2	82220	1091	1.3
1975	96755	10105	10.4	90975	1892	2.1
1980	130840	11166	8.5	126480	3842	3.0
1985	191080	23713	12.4	183560	9316	5.1
1990	252325	35861	14.2	224060	17266	7.7
1992	264150	44763	16.9	258690	27437	10.6

جدول رقم (2)  
تطور التعليم الجامعي

أعداد الطلاب

السنة	المجموع	الإناث		عدد الجامعات
		%	العدد	
56/55	31	00	00	1
61/60	729	3.3	24	1
66/65	1891	8.9	169	1
71/70	5198	10.7	561	1
76/75	13417	17.6	2358	2
81/80	19453	21.6	4205	3
86/85	36600	28.1	10300	11
91/90	62227	43.2	26898	13
96/95	1929173	42.1	812641	14

ثبت المراجع

مصطفى عمر التير: «البحث العلمي في الوطن العربي: ملاحظات مبدئية حول الواقع والطموحات»،  
مجلة الوحدة، العدد 72، 1990.

مصطفى عمر التير: «السلطة وتهميش البحث العلمي في الوطن العربي»، مجلة الفكر العربي،  
العدد 53، 1988.

مصطفى عمر التير: «واقع التجربة التنموية العربية»، مجلة الاستثمار، العدد 17، 1996.  
عبد السميع أحمد أحمد: «وضعية التعليم الجامعي والعالي في مصر»، ورقة مقدمة إلى ندوة منتدى  
الفكر العربي، الرباط، 1995.

يوسف صايغ: التنمية المحلية: من التبعية إلى الاعتماد على النفس في الوطن العربي، مركز  
دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992.

مصطفى الفقي: الرؤية الغائبة، دار الشروق، القاهرة، 1996.  
جورج القصيفي: «التنمية البشرية: مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون»، في ندوة التنمية البشرية  
في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995، ص 81 - 99.

David Morawetz: Twenty Five Years of Economic Development, Washington, John Hopkins  
university Press, 1977.